((يقيم معهد الولايات المتحدة للسلام بالتعاون مع المعهد الدولى لدعم سيادة القانون))

مؤتمر النظام القضائي الفيدرالي بين الاتحاد والإقليم

MPIL سيادة القانون سلسلة المؤتمر -- العراق
على التحديات التي تواجه مؤسسات العدالة العراقية
12.- 18. سبتمبر 2009
اربيل ، العراق

MPIL مؤتمر أربيل كنت الأول في سلسلة من المؤتمرات على تعزيز القانون في العراق نفذت يستبعد مع قضاة عراقيين ومحامين والحقوقيين الأخرى. المؤتمر وقعت في أربيل - العراق ، في سبتمبر 2009 وركزت على التطورات المؤسسية في السلطة القضائية. سلسلة المؤتمر هو جزء من المعهد الجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون وstabi - lize النظام الدستوري في العراق وتموله وزارة الخارجية الألمانية. وبصرف النظر عن سلسلة من المؤتمرات على القانون من القضايا المتصلة القاعدة ، ومعهد تعاونا وثيقا وتقديم المشورة في المحكمة الاتحادية العليا في العراق (منتدى التعاون الأمني) ، ومجلس القضاء الأعلى في العراق (مجلس القضاء الأعلى) ، ومجلس القضاء في إقليم كردستان (KJC) ، وتنفيذ التدريب برنامج للقضاة ومحامين آخرين على أساس الدليل "في القانون الدستوري للجيش الجمهوري الايرلندي ، تشى القضاء "الذي كتبه الباحثون من MPIL.

الموضوعات الرئيسية للمؤتمر اربيل والتحديات التي تواجه مؤسسات العدالة العراقية ، العلاقة بين الدولة والمواطنين والإجراءات الجنائية العادلة. والهدف من وكان مؤتمر لاقامة اتصال بين MPIL وصناع القرار المعنيين من المستوى الوطني وإقليم كردستان العراقي ، لتحقيق معلومات دقيقة عن حالة مؤسسات العدالة في العراق ، وتقييم الطلب وتحديد الدعم MPIL يمكن أن تقدمها. منذ التركيز الرئيسي للMPIL في العراق هو تنفيذ الدستور من خلال القضاء ، ومؤتمر كان يعتزم اتخاذها لتوفير أساس ل إنشاء برنامج تدريبي لمدة طويلة للعاملين في القانون في قطاع العدالة. و المؤتمر كان الهدف هو اقامة اتصال مع المستفيدين من التدريب المخطط الموالية لل غرام ، لتحقيق معلومات دقيقة عن حالة النظام القضائي في العراق ، وكما ، sess الطلب وتحديد الدعم الذي يمكن أن توفر MPIL.

لهذا الهدف MPIL دعا المهنيين على مستوى عال من قطاع العدالة في العراق مناقشة بالاشتراك البلاد من حالة حكم القانون. ودعي المشاركون لتقديم المهنيين القانون في مواجهة التحديات المحددة احتلالهم. وركز المؤتمر على الحل القضائية الإدارية والدستورية القانونية الصراعات والجنائية وفقط غطت هامشيا القضاء المدني.

المشاركون :

لهذا المؤتمر ، دعا MPIL الحقوقيين الشهير من بغداد وإعادة كردستان جيون ، مدير نقابة المحامين العراقيين (IQBA) وممثلين عن وزارات العدل والداخلية وحقوق الإنسان في كردستان ووسط العراق. مزيد من المشاركين وكان رئيس مجلس الشورى ، والمدير العام للمعهد من ايدو القضائية الكاتيون في بغداد والقاضي الذي يرأس محكمة الاستئناف في العراق. عدة أخرى شارك قضاة من ذوي الخبرة العالية. وكان المؤتمر برئاسة مشتركة بين مدير MPIL والمدير العام لمنتدى التعاون الأمني وبشكل بارز وتضمن للمشارآة العراقية السراويل. طوال فترة

المؤتمر ، وكان المشاركون العراقي العروض الرئيسية ومشارآة - مزود برأس في المناقشات. المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ، كما تنشط في مجال تعزيز سيادة القانون في بعث العراق المراقبين الذين شاركوا في المناقشات.

جدول الأعمال :

ونوقشت القضايا في أربع كتل الموضوعية. المعنية والعدالة العراق المؤسسى الأول إلى ستعقد ، وخصوصا مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل والادعاء العام و نقابة المحامين. والقضاة أعضاء هذه المؤسسات وأوضح عدة بينها و أشار إلى التحديات الراهنة التي تواجهها. الموضوعية الثانية ركزت على كتلة الدولة ومواطنيها وكذلك تم فصل بين العلاقة إلى اللجنة الفرعية بنود حقوق الإنسان والقضاء الإداري. كتلة مركزة وكان المركز الثالث برصيد الجنائية إجراءات في العراق. ناقش المشاركون المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة والممكنة solu - ستعقد لتحقيق الإجراءات الجنائية العادلة. وأخيرا ، وحدة النظام القانوني واجتثاث هدأ في آخر مجمع المواضيعية مع تحليل مفصل لالفيدرالية القضائية والاستشارية لاستعراض المشتريات لها ، آثار تلك الواقعة على الدولة في العراق. المواضيعية كتل تبع ذلك كان كل واحد من قبل المناقشة ، والتي تحليل المشاكل والحلول ومناقشتها.

مناقشة السجل المدير العام لالسامية ، والمجلس القضائي القاضي مكي ناجي ، افتتح المؤتمر وقدم MPIL ، في مشاريع نقل المعرفة العالمية والهدف من منح ، جزأين مع الدكتور رودر Tilmann ، منسق المشروع ، وBammarny باوار ، الباحث في MPIL. وأكدوا أن الهدف من المؤتمر هو تقويم مشاكل الممارسين القانونيين في مواجهة العراق ، وأوجز المتوخاة برنامج تدريب 2010.

1)) مؤسسات العدالة مجلس القضاء الأعلى في العراق :

القضاء العراقي قبل 2003 عانى في ظل النظام الدكتاتوري من غير المشروط لكل sonnel وخيانة الأمانة ، وحقيقة أنه كان في يد السلطة التنفيذية. مجلس القضاء الأعلى يشارك في تأسيس استقلاله عن السلطة التنفيذية ، وهي وزارة العدل ، والمؤيدة لل fessionalizing وتعزيز السلطة القضائية من قبل :

1. استبعاد القضاة والمدعين العامين واتهم من الرشوة والفساد
2. تعيين القضاة المؤهلين ونزيهة (وبعضهم استبعدت من قبل السابقة النظام)
3. واختيار الموظفين المؤهلين لإدارة الشباب المحاكم
4. خلق مجالات جديدة في الاستئناف من أجل تقريب العدالة من المواطنين .
5. إرسال أكثر من 700 القضاة والمدعين العامين لتدريبات في الخارج .
6. حل القضايا ذات الصلة بالإرهاب .
7. إنشاء إدارة جديدة للتحقيقات القضائية .
8. إنشاء نظام كمبيوتر حديث مع وصول الانترنت .
9. إنشاء مركز الدراسات والوثائق مع قاعدة بيانات قانونية .
10. تجديد وتحديث المحاكم في المحافظات وتوفير الأمن لل القضاة والمدعين العامين
11. رصد حالة السجناء والمحتجزين (المدعون العامون زيارة penitentia - ريس وتقديم تقارير) وفيما يتعلق بتدريب القضاة أنه لا يزال يمثل مشكلة أن التدريب هو المعهد القضائي تحت إشراف وزارة العدل أن بدلا من مجلس القضاء الأعلى.

والنظام القضائي في المنطقة الكردية بعد الانسحاب من السيطرة المركزية من بغداد في عام 1991 ، كانت المحاكم الجديدة المنشأة من قبل حكومة إقليم كردستان 1992 قانون السلطة القضائية ، ونظمت تحت إشراف وزارة العدل في حكومة إقليم كردستان (وزارة العدل). قانون

السلطة القضائية من المحاكم 2007 فصل من وزارة العدل والمجلس القضائي لكوسوفو لتشكيل الإشراف على جميع المحاكم في المنطقة. وهناك مشكلة لا تزال المتعلقة باستقلال القضاء :
بعض القضاة وأعضاء المجلس القضائي لكوسوفو وزارة العدل . قانون 2008 ينص الشورى المشرف ، istrative المحاكم في المحافظات الكردية في اربيل ولكن تم تشكيل محكمة واحدة فقط. وجودي ، المعهد في حكومة إقليم كردستان لم cial التدريب لم تنشأ بعد.

التعليم القانوني :

المشكلة الرئيسية لمعهد التدريب القضائي (جيه تي إنترناشونال) ، الذي يوفر لمدة عامين ، compul
السورى التدريب للقضاة والمدعين العامين في العراق ، هو عدم وجود موارد. وجيه تي إنترناشونال تفتقر إلى القانونية النصوص والكتب المرجعية. الطلاب لا تعلم بما فيه الكفاية حول القانون الدولي ، بين المحاكم الوطنية ، وقعت معاهدات العراق. هناك حاجة إلى مكتبة إلكترونية ، والتدريب دورات للموظفين القانونيين والمساعدين القانونيين ، ووحدة التعليم المستمر ، والاتصالات مع الغائر ، Tional المؤسسات وعمليا التوجه التعليم أكثر من ذلك. الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البيانات القانونية هي قاعدة acknowledgeable.

محاكمة في العراق :

وظائف النيابة العامة والتحقيق ، وتجنب أي تأخير في الإجراءات الجنائية ، رصد التدابير العقابية وتقديم المشورة إلى المحكمة. نقاط الضعف في التشريعات الارتباط النيابة العامة للسلطة التنفيذية بدلا من القضاء. والملاحقة القضائية لديها دورا محدودا.
إنفاذ القانون وتنفيذ قرارات المحكمة التشريعات الجديدة يجب أن تتعامل مع قضايا مثل التعذيب والاعتقال ، وانتهاك الخصوصية و ضمان وجود سلطة قضائية مستقلة دون تدخل من السلطة التنفيذية. أكبر التهديدات للاستقرار في العراق والفساد والجريمة المنظمة. فمن الضروري لتدريب القضاة ، المدعين العامين والمحققين والشرطة والموظفين الحكوميين ودعم جماعات المجتمع المدني ولتوعية المواطنين حول حقوقهم.

نتائج المناقشة :

- من المهم للفصل بين السلطة القضائية من وزارة العدل.
- التمحيص العام والشفافية يجب أن يكون موحدا.
- ينبغي أن توضع تحت وجيه تي إنترناشونال مجلس القضاء الأعلى بدلا من وزارة العدل.
- القضائية التعليم في العراق يفتقر إلى التطبيق العملي وفرص التخصص.

2)) العلاقة بين الدولة ومواطنيها

(أ) حقوق الإنسان والحقوق الدستورية

الحقوق الواردة في الدستور العراقي هي في وئام مع المعايير الدولية المحمية ووتفسيرها من قبل لجنة المحفل الدائمة. إشارة إلى حقوق الإنسان الدولية في تم تضمين مشروع الدستور ليس في الدستور. تعزيز وحماية حقوق الإنسان لا تزال تواجه عقبات مثل ضعف الرابطة بين التشريعات العراقية والغائر ، tional قواعد حقوق الإنسان والأعراف والعادات المحلية ، والفهم الخاطئ للإسلامية الإيمان ، والوضع الاقتصادي ، وانخفاض مستوى التعليم والإرهاب والفساد.
وزارة حقوق الإنسان تأسست في حكومة إقليم كردستان في عام 1992 لتعزيز حقوق الإنسان التربية و نشوئها ، ومراقبة مراكز الاحتجاز والسجون ، وتقرير عن حالة حقوق الإنسان في حكومة إقليم كردستان والتعاون مع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والأحزاب والمجتمع المدني. وعرض وزارة تغييرات مثل آليات جديدة للحد من العنف ضد المرأة ، وإغلاق غير

السجون جهة حكومية واطلقوا سراح السجناء ، وتفعيل دور المدعي العام ، للقتال جي التعذيب في السجون ، وبدء تشريعات جديدة ، وتنظيم العديد من المؤتمرات على هو جين تاو ، قضايا حقوق الإنسان.

نتائج المناقشة :

في وزارة حقوق الإنسان يجب أن تكون مستقلة من أجل رصد محافظة - حكومة.

• قوة الشرطة القضائية تحت سيطرة السلطة القضائية هو مطلوب.

ب) القضاء الإداري

القضائي موحد النظام العراقي ، وهذا يعني أنه لا يوجد اختصاص الإدارية الخاصة هو داط tablished لكن المحاكم الإدارية التي هي جزء من النظام القضائي العادي وسماع إستراتيجية المساعدة القطرية ، وفاق حيث تشارك الإدارة بغض النظر عما إذا كانوا من العامة أو المحاكم المدنية. مجلس الشورى الذي أنشئ عام 1979 واستعراض المهام الإدارية الصراعات وصياغة القوانين. لجنة المحفل الدائمة استعراض الطعون المقدمة ضد قرارات إدارية فرع لمجلس الشورى. على التبعية لها في المحاكم الإدارية في إطار الشورى مجلس مثير للجدل منذ المحاكم تخضع هي الأخرى في إطار مجلس القضاء الأعلى. هناك بغازي - االطراف استثناءات الاستئناف الإدارية مثل أعمال السيادة والقرارات الرئاسية.

3)) الإجراءات الجنائية

مختلف الجهات الفاعلة في الإجراءات الجنائية في التعاون. في حضور جميع أعضاء النيابة العامة مراحل التحقيق ، ومراقبة عمل الشرطة ومراقبة إجراءات المحاكم. لديهم الحق إلى الطعن في أي قرار يصدر ، وحضور المحاكمة ، واستجواب الشهود وديفين ، dants. فيما يتعلق بالتعاون وزارة العدل ووزارة الداخلية عقد اجتماعات مشتركة منتظمة على مستوى وزراء والأقاليم على مستوى المديرين العامين. وهناك مسألة الكفاءة القائم بين النيابة العامة وقضاة التحقيق الناشئة عن حقيقة أن النثر ، نظمت cutors تحت وزارة العدل في حين أن القضاء هو المجلس القضائي لكوسوفو تحت ورئيس محاكمة عضو في وزارة العدل وكذلك في KJC.

نتائج المناقشة :

ينبغي Ccourts • ليس بحاجة الى تصريح من قوات الأمن للقيام بعملهم.

4)) وحدة النظام القانوني

وكان العراق والنظام القضائي الموحد حتى عام 2003 ، عندما كان النظام المعتمد الاتحادية. منذ العراق وقد بدا لديه خبرة لا البحوث الاتحادية إلى بلدان أخرى ، ولكن تميز الكلية الاتحادية العراقية تيم لا تزال غامضة. وأدرجت بعض اللوائح في القانون الإداري الانتقالي الذي يربط الاتحادية وإعادة ولكن النظم القضائية gional رفض واضعو الدستور. القانون الإداري الانتقالي وطلب رئيس المحاكم الإقليمية لتكون عضوا في لجنة الخدمات المالية ، والدستور لا القضاة الإقليمية تتطلب أن يكون أعضاء السلطة القضائية الاتحادية. القانون الإداري الانتقالي قدمت للالاتحادية المحاكم في المناطق أن يكون القول الفصل في تطبيق القانون الاتحادي ، فإن الدستور يترك فراغ قانوني في هذا الصدد. تنشأ المحاكم ينبغي في المنطقة مع وصلات إلى نظام اتحادي. المادة 141 جيم مثير للجدل نظرا لأنه يعطي الأولوية للقوانين الاقليمية على بنك الاحتياطي الفيدرالي ، االطراف القوانين. وثمة مشكلة أخرى له علاقة مع المناطق المتنازع عليها في

محافظة ديالى (المادة 140 من الدستور) حيث ارسلت تكون المسائل القانونية ينبغي لمحكمة الاستئناف في محافظة ديالى في كاس - وعلى محكمة التمييز الاتحادية بدلا من ذلك ولكن سمعت أوجه أو وظيفة من قبل حكومة إقليم كردستان النقض المحكمة. المادة 93 هذه المسألة ينبغي أن تقررها ووفقا لجنة المحفل الدائمة. مشاكل أخرى هي :

عدم تنفيذ القرارات الاتحادية في المنطقة ، والعكس بالعكس ، أي قبول من المدعي في المنطقة ، والعكس بالعكس ، والمحكمة يجب أن تمر عبر السلطة الإخطارات diffi - إجراءات عبادة للوصول إلى المواطنين في المنطقة.

مجلس القضاء الأعلى و KJC تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة هذه القضايا ، لكنه لا يملك الحد بانتظام. التنسيق بين المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس القضاء الأعلى هو الضروري والمكتب الدائم ل التنسيق في بغداد واربيل ينصح : اسبانيا مع الموظفين الإدارية والقانونية. ل المناطق المتنازع عليها ، وتحسين تنفيذ القرارات من كلا الجانبين ، واضحة ، ميكا آليات تنفيذ لتسليم الإخطارات ، وتنفيذ قرارات وأوامر الاعتقال.

لجنة الخدمات المالية هو إعطاء قرارات نهائية بشأن النزاعات المتعلقة الهيكل الاتحادي.

نتائج المناقشة :

- الدستور يفتقد شرط ، التي تنص على سيادة القانون الاتحادي.
- وتطبيق القانون الاتحادي والإقليمي يجب أن تكون مفصولة بشكل أكثر وضوحا سواء في الدستور أو عن طريق المحاكم.

معهد ماكس بلانك (MPIL) تخطط لتنفيذ مشروع لدعم تطوير ، منة من سيادة القانون وتحقيق الاستقرار في النظام الدستوري في العراق. واحد مهم ، كما pect هو تطبيق للدستور من خلال السلطة القضائية. وبالتالي MPIL تعتزم تطوير بالتعاون الوثيق مع المؤسسات العراقية شريكتها في الأجل الطويل للتدريب برنامج العاملين في مجال القانون في قطاع العدالة. والهدف من هذا المؤتمر سيادة القانون في اربيل لاقامة اتصال مع صناع القرار المعنيين من المستوى الوطني و منطقة كردستان العراق ، لتحقيق معلومات دقيقة عن حالة المؤسسى العدالة ستعقد في العراق ، وتقييم الطلب وتحديد الدعم الذي يمكن أن توفر MPIL.